

قرار وزارى

رقم ٢ / ٢٠٠٢

بإصدار شروط وضوابط تقديم

المنح المالية للجامعات الخاصة

استناداً إلى المرسوم السلطانى رقم ٦٥ / ٩٨ بإنشاء مجلس التعليم العالى وتعديلاته ،
وإلى نظام الجامعات الخاصة الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٤١ / ٩٩ ،
وإلى الموافقة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - يحفظه الله ويرعاه - على
التوصيات المرفوعة من مجلس التعليم العالى حول إنشاء الجامعات الخاصة ،
وإلى اللائحة التنفيذية لنظام الجامعات الخاصة الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٦ / ٩٩ ،
وإلى قرار مجلس التعليم العالى رقم (٤) الصادر فى جلسته (الثالثة)
بتاريخ ٩ / ١٢ / ٢٠٠١م بإقرار شروط وضوابط تقديم المنح المالية للجامعات الخاصة ،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر

مادة (١) : يعمل بشروط وضوابط تقديم المنح المالية للجامعات الخاصة المرافقة .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

علي بن حمود بن علي البوسعيدى

وزير ديوان البلاط السلطانى

رئيس مجلس التعليم العالى

صدر فى : ١٩ من ربيع الثانى ١٤٢٣هـ

الموافق : ٣٠ من يونيو ٢٠٠٢م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٧٢٣)

الصادرة فى ١٥ / ٧ / ٢٠٠٢م

شروط وضوابط تقديم

المنح المالية للجامعات الخاصة

مادة (١) : يشترط للحصول على المنحة المالية أن تكون الجامعة مسجلة وفقاً للقوانين والنظم المعمول بها واستوفت الشروط المنصوص عليها في نظام الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية المشار إليهما .

مادة (٢) : تقدم الجامعة الخاصة طلب الحصول على المنحة المالية مصحوباً بالمستندات المثبتة لاستيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة (١) إلى وزارة التعليم العالي لدراسته وعرضه على مجلس التعليم العالي لإصدار القرار بتقديم المنحة قبل عرضه على وزارة المالية .

مادة (٣) : يكون الحد الأقصى للمنحة ٥٠٪ من رأس المال المدفوع للجامعة - سواء الأصيل أو بعد الزيادة - وبحد أقصى ثلاثة ملايين ريال عماني، ويجوز أن تقرر المنحة على دفعات تبعاً لرأس المال المدفوع .

مادة (٤) : تخصص المنحة لتمويل تكاليف إنشاء المباني والتجهيزات الأخرى اللازمة لإنشاء الجامعة ، ولا يجوز أن تخصص لتمويل مصروفات التشغيل الجارية .

مادة (٥) : يكون صرف المنحة بمراعاة الآتي :

١- لا يجوز البدء في صرف المنحة إلا بعد سداد رأس المال المخصص للجامعة كاملاً .

٢- أن يتم الصرف تبعاً لنسب التمويل الواردة بالهيكل التمويلي لمشروع تأسيس الجامعة بعد إقراره من وزارة التعليم العالي .

٣- أن يكون الصرف خلال أربع سنوات من تاريخ التوقيع على العقد المنصوص عليه في المادة (٦) من هذه الشروط والضوابط .

٤- أن يكون الصرف بموجب شهادة معتمدة من استشارى مشروع تأسيس الجامعة وبطلب موقع من الشخص المخول بالتوقيع قانوناً .

مادة (٦) : تتولى وزارة المالية نيابة عن الحكومة إبرام عقد المنحة مع المؤسسين أو المالكين أو من يمثلهم قانوناً ، كما يتولى بنك التنمية العماني إدارة المنحة وتنفيذها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المرسوم السلطاني رقم ٩٩ / ٩١ فى شأن المنح الرأسمالية ودعم الدراسات لمرحلة ما قبل الاستثمار .

ويتحمل المؤسسون أو المالكون الأتعاب المقررة للإدارة والتنفيذ .

مادة (٧) : يلتزم المؤسسون أو المالكون بتقديم الضمانات المالية أو التأمينات العينية اللازمة لضمان تنفيذ الالتزامات المقررة بمقتضى هذه الشروط والضوابط والعقود المبرمة معهم وعلى أن يراعى قيد هذه التأمينات أو تسجيلها وفقاً للنظم المعمول بها .

وتظل الضمانات والتأمينات المنصوص عليها فى هذه المادة سارية لمدة خمس سنوات من تاريخ صرف آخر دفعة من المنحة .

مادة (٨) : لا يجوز للمؤسسين أو المالكين التصرف فى أصول المشروع الذى تم تمويله من المنحة أو جزء منهما إلا بعد موافقة مجلس التعليم العالى .

مادة (٩) : يلتزم المؤسسون أو المالكون برد مبلغ المنحة التى صرفت لهم بالكامل فى حالة مخالفة أحكام المادة (٤) أو المادة (٨) من هذه الشروط والضوابط أو أى شرط من الشروط المنصوص عليها فى عقد المنحة المنصوص عليه فى المادة (٦) من هذه الشروط والضوابط .